# أسس النَّحو العربي عند الدكتور مهدي المخزومي
## دراسة نحويَّة نقديَّة

**م. د. قاسم درهم كاطع**
المديريَّة العامَّة للتربيَّة في ذي قار

**ملخص البحث:**

كانت الدراسة التي قدَّمها الدكتور مهدي المخزومي واحدة من أهم الدراسات الحديثة التي حاولت إيجاد السُّبُل التي تُيسِّر النحوَ لطالبيه ، إلَّا أنَّها اتَّسمت كسائر الأطروحات البشريَّة ببعض الإشكالات ، ولا سيَّما فيما يخصُّ أُسس علم النَّحو . وحاولتُ في هذا البحث أن أُسلِّط الضوء على آرائه في هذا المجال ، وأُبيِّن الخلل الذي اكتنفها ، ثُمَّ أضع الحلول المناسبة للإشكالات التي طرحها .

***Abstract:***

The study presented by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi was one of the most important recent studies that tried to find ways to facilitate the grammar of his students, but it was characterized - like other human theses - with some problems, especially with regard to the foundations of grammar. In this research, I tried to shed light on his views in this field, to clarify the imbalance that involved, and then to develop appropriate solutions to the problems he presented.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

**المقدِّمة :**

طرح الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) مجموعة من الإشكالات التي وجَّهها الى منهج النحويين القدماء ، وبذلك أبطل من وجهة نظره جملةً من الآراء النحويَّة ، ثمَّ حاول أن يأتي بناءً على ما توصَّل إليه من نتائج بآراء أنضج ممَّا قدَّمه النحويون الأوائل ، لا يشوبها ذلك الشك ، ولا يمكن أن تُصاب بمثل ما أصيبت به الآراء السابقة ، فضلًا عن كونها تسير بعلم النحو باتجاه التيسير ، وقد لخَّص ذلك بقوله : (( وقد قام البحث على هذا ، فهو نقدٌ لأعمال النحاة ، ومناقشة لأحكامهم التي أقاموها على أساس من فكرة العامل ، وهو توجيه للنحو إلى الوجهة التي أزعم أنَّها منه ، ومن طبيعته )) [١]

ومع كوننا نجد الحاجة ماسَّة الى تطوير القديم ، وترميم الخلل الموجود فيه إلَّا أنَّنا لا نؤمن بنقد القديم كيفما اتفق ، ولا نأخذ بالرأي إن وجدناه مبنيًّا على استدلال ضعيف لا يصمد أمام النقد ، بل نحتاج إلى الدقَّة والاحتياط في محاسبة الآراء وتقويمها ، وهو ما لم نجده في كثير من آراء الدكتور المخزومي ؛ لذا جاء هذا البحث محاولة لردِّ بعض الإشكالات التي طرحها المخزومي وبيان منشأ الاشتباه الذي وقع فيه عند نقده آراء النحويين ، فضلًا عن أنَّه يتضمَّن بيان الخلل في آراء المخزومي البديلة ، من جهة تناقضها أو النظرة السطحية فيها أو الأُحاديَّة التي بُنيت عليها أو عدم تماميتها أو غير ذلك .

وينبغي الاشارة إلى أنَّنا لانفعل ذلك بدافع التعصُّب إلى القديم أو تقديس أصحابه ، فالقداسة للعلم والنتائج الصحيحة وحسب ، قديمة كانت أم حديثة .

وسنقف في هذا البحث عند ثلاثة مطالب رئيسة تُمثِّل أساسيات النَّحو العربي ، عالجها المخزومي في كتابه ، وجاء فيها برؤية جديدة ، تُخالف ما عليه آراء النحويين السابقين ؛ لذا توزَّع البحث على ثلاثة مطالب ، هي :

**المطلب الأوَّل : موضوع علم النحو .**

**المطلب الثاني : تعريف الجملة الاسميَّة والفعليَّة .**

**المطلب الثالث : التقسيمات النحويَّة .**

**المطلب الأوَّل : موضوع علم النحو :**

من المعلوم أنَّ موضوع العلم يُمثِّل المركز الذي تدور حوله مسائل ذلك العلم ، وتتفرَّع عليه أحكامه ، يقول الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) : (( موضوع كلِّ علم : ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، كبدن الإنسان لعلم الطبّ ؛ فإنَّه يُبحث فيه عن أحواله من حيث الصحَّة والمرض ، وكالكلمات لعلم النَّحو؛ فإنَّه يُبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء )) [٢] .

وبناءً على ذلك فإنَّ تحديد الموضوع تحديدًا دقيقًا يحظى بأهمية بالغة ؛ لأنَّ الخطأ في تحديده يؤدِّي إلى نتيجتين هامَّتين :

**الأُولى : اختلاف الأحكام ، وتغيُّر المسائل** ؛ لأنَّ الأحكام تتبع موضوعاتها ، فالحكم مترتِّب على موضوعه وجودًا وعدمًا ، ولتقريب هذه الفكرة نأتي بهذا المثال : لو افترضنا أنَّ موضوع علم الطبِّ هو قلب الانسان فقط ، لكانت مسائل هذا العلم منحصرة في هذا الجزء دون غيره ، وبذلك نكون قد أخرجنا ما يدخل ضمن نطاق هذا العلم . وهكذا الحال لو توسَّعنا في موضوعه ، فإنَّنا سنُدخل في مسائله ما هو من شأن علم آخر ؛ لذا فالاضطراب في تحديد موضوع العلم يُحدث اضطربًا في الأحكام وتداخُلًا بين العلوم .

**الثانية : الإغراء بنقد الآخرين** ؛ لأنَّ التحديد الخاطئ للموضوع سيغيِّر بوصلة البحث كما تقدَّم ويُنتجُ أحكامًا جديدة مغايرة لما توصَّل إليه الآخرون ، ممَّا يُغري صاحبها بتَخطِئَة السابقين له ، والحال أنَّ محلَّ النقاش مُختلف بين الطرفين ، فالطرف الأول يتحدَّث عن موضوع ، ويُفرِّع أحكامه بناءً على ذلك ، بينما يتحدَّث الطرف الثاني عن موضوع آخر، ويفرِّع أحكامه عليه ، ممَّا يوهم كُلًّا منهما بوجود الخلل في الأحكام المستنبطة لصاحبه .

وقد كان موضوع علم النحو منطلقَ الدكتور المخزومي في نقد النحويين ، فمن المعلوم بين الدارسين أنَّ موضوع علم النحو هو (الكلمة) ، جاء في حاشية الآجرومية : (( النحو: يُطلق على معانٍ ... وموضوعه : الكلمات العربية )) [٣] ، ويقول الشيخ الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ) : (( للكلمات العربيَّة حالتان حالةُ إفرادٍ وحالةُ تركيب ، فالبحثُ عنها ، وهي مُفردةٌ ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصَّة هو من موضوع (علم الصرف) ، والبحثُ عنها وهي مُركَّبةٌ ، ليكونَ آخرُها على ما يَقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم من رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جرٍّ، أو جزمٍ ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة ، من تَغيُّر هو من موضوع (علم الإعراب) )) [٤] .

ويمكن أن نستدلَّ على صحَّة مذهبهم من جهة قواعد النحو وأحكامه ، فلا ريب في أنَّ هذه القواعد والأحكام تتعلق بواحد من ثلاثة أقسام عند وقوعها في التركيب ، وهذه الأقسام الثلاثة محصورة بالاسم والفعل والحرف ، ولو بحثنا عن العنوان الجامع لهذه الأقسام لوجدنا أنَّها تقع تحت عنوان اصطُلح عليه بـــ (الكلمة) ، فيتحصَّل من ذلك أنَّ موضوع علم النحو هو الكلمة .

أمَّا انحصار أقسام الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة من دون غيرها ، فيدلُّ عليه الاستقراء (( فإنَّ علماء هذا الفنِّ تتبَّعوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلَّا ثلاثة أنواع ، فلو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا على شيء منه )) [٥] ، بل هي منحصرة أيضًا من جهة العقل بهذه الأقسام الثلاثة (( فالكلمة إمَّا ألَّا تدلَّ على معنًى في نفسها بل يكون معناها في غيرها ، وإمَّا أن تدلَّ على معنًى في نفسها ، والأوَّل : الحرف ، والثاني : إمَّا أن يكون الزمن جزءًا من معناها ، وإمَّا لا ، الأوَّل الفعل ، والثاني الاسم )) [٦] .

ومع كلِّ هذا التسالُم والاستدلال على موضوع علم النحو نجد أنَّ الدكتور المخزومي يوجِّه النقد إلى علماء النحو واصفًا عملهم بقوله : (( وكان النحاة في عدم تحديدهم موضوع دراستهم قد خلطوا خلطًا عجيبًا ؛ فقد أدخلوا في هذا الباب ما ليس منه ، وأخرجوا من ذلك الباب ما هو منه ))[٧] ، ولا أرى أنَّ النحويين قد وقعوا في مثل ذلك ، بل كانوا في غاية الوضوح من تحديدهم موضوع دراستهم كما تقدَّم .

ولو سألنا الدكتور المخزومي عن وجهة نظره في موضوع علم النحو ، فإنَّنا سنجد عدم الوضوح والتناقض في كلامه ، فقد حدَّده بأربعة تحديدات :

**التحديد الأول : الجملة هي موضوع النحو** ، يقول : (( وقد حاولتُ في هذا البحث أن أُحدِّدَ موضوع الدرس النحوي ، وأن أُعيدَ إلى النحو ما فقده ، وما اقتُطِعَ منه من دراسة أدوات التعبير ، التي كان النحاة قد أسقطوها من حسابهم ، وقطَّعوها تقطيعًا ، فأكَّدتُ على أهميَّة الجملة في هذا الدرس ؛ لأنَّها موضوعه الذي يبحث فيه ، ونقطة الانطلاق عند البدء به ؛ لأنَّ النحو نظم وتأليف . ولم تكن الكلمة المفردة ، لتكون له موضوعًا بحال ، فلها مجال آخر ، ومتخصِّصون آخرون )) [٨].

وهذا التحديد قاصرٌ عن تغطية قواعد النحو ، فأحكام الجملة في النحو لاتشغل مساحة واسعة ، ولو كان ذلك صحيحًا فإنَّه يؤدِّي إلى إخراج الجزء الأكبر من علم النحو ، وهو ما يتعلَّق بالكلمة ، ولا أدري وفقًا لهذا التحديد أين ندرس الخبر ، وأنواعه ؟ وأين ندرس الفاعل وأحكامه ؟ وهكذا بقيَّة الكلمات .

والأكثر من ذلك ، فإنَّ أحكام الجملة غالبًا متفرِّعة عن أحكام الكلمة ، فالجمل التي لها محلٌّ من الإعراب مثلًا لا نستطيع الحكم عليها بهذا الحكم ما لم تكن بقوَّة الكلمة [٩]، ومثلها الأدوات التي تؤثِّر على الجملة فهي كلمات لها أحكام الكلمة .

**التحديد الثاني : له موضوعان : الأول : الجملة ، والثاني : ما يعرض لها من معانٍ عامَّة** ، يقول : (( والدرس النحوي كما ينبغي أن يكون إنَّما يعالج موضوعين مهمين ... الموضوع الأول : الجملة من حيث تأليفها ونظامها ... الموضوع الثاني : ما يعرض للجملة من معانٍ عامَّة تؤدِّيها أدوات التعبير التي تُستخدم لهذا الغرض )) [١٠] .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

ولا أدري كيف خلط المخزومي بين الموضوع ، وما يعرض للموضوع ، وجعلهما بمنزلة واحدة ؟ والمعروف أنَّ ما يعرض للموضوع لا يمكن أن يكون هو الموضوع ؛ إذ هو يُمثِّل أحكام الموضوع التي تطرأ عليه ؛ فلو جعلنا الجملة موضوعًا لعلم النحو ، فحينئذٍ تكون مهمَّة النحوي مرتبطة بالبحث عن كلِّ ما يعرض لها من حيث تأليفها ونظامها ، ولو أضفنا إلى الجملة ما يعرض لها من أحكام وقواعد ، فماذا أبقينا من علم النحو ؟ ولذا فهذ التحديد غير سليم ؛ لأنَّه يستلزم جعل كلِّ النحو موضوعًا لعلم النحو .

**التحديد الثالث : له موضوعان : الكلمة مؤلَّفة مع غيرها أو الجملة** ، يقول : (( وموضوع الدرس النحوي هو الكلمة مؤلَّفة من غيرها ، أو هو الجملة )) (١١) .

وهذا التعبير واضح الاضطراب ؛ إذ لو كانت الكلمة موضوعًا لعلم النحو ؛ فإنَّ قواعده ستدور في فلكها ، وكذا الحال لو كانت الجملة هي موضوعه ؛ فإنَّها ستكون هي محور أحكامه وهذا الأمر يُحدث تداخلًا بين أحكام الموضوعين ، فلا ندري أين ندرس الأدوات مثلًا ؟ فهي كلمات ، كما أنَّها من عوارض الجملة .

**التحديد الرابع : الكلمة مؤلَّفة مع غيرها** ، يقول : (( ثُمَّ ينتقل الدرس اللغوي إلى مرحلة جديدة ... تعنى بالكلمة مؤلَّفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التعبير ، وهي الجملة ... وإذا تناول الكلمة بالبحث فإنَّما يتناولها من حيث هي مؤلَّفة مع غيرها )) (١٢) .

وفي هذا التحديد الأخير يعود المخزومي إلى ما ذكره النحويون من كون الكلمة هي موضوع علم النحو بشرط وقوعها في التركيب التام .

وليت المخزومي توقَّف عند هذا الحدِّ من الكلام ، ولكنَّه عاد بعده ليقول : (( وإذا كان موضوع هذه الدراسة الجديدة هو الجملة ، فهذه الدراسة إذن تعنى بكلِّ ما يطرأ على الجملة من طوارئ ، تعنى بأحوال أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة ، من حيث تقديم بعضها على بعض و ... كما تعنى بأحوال الجملة بوصفها كُلًّا من حيث كونها في سياق نفي أو استفهام أو توكيد أو شرط أو غير ذلك )) (١٣) .

وهنا نسأل المخزومي : أ يكون موضوع الدراسة النحويَّة هو الجملة من حيث هي جملة أم نحلِّلها إلى أجزائها ثمَّ ندرس أحكام تلك الأجزاء ؟ ولست أدري كيف يمكن أن ندرس الجملة في سياق النفي أو الاستفهام إذا كان النفي من أركانها ، كقولنا : هو غيرُ كريمٍ ، أو كان اسم الاستفهام أحد أركانها ، كقولنا : مَن أنت ؟

ولو تجاوزنا كلَّ هذا الاضطراب في الجانب النظري ، وحملناه على المسامحة في التعبير ، فإنَّنا سنجد الجانب التطبيقي مشابهًا لما درجت عليه الكتب النحوية في معالجاتها ، فالدكتور المخزومي مهتم بأحوال أواخر الكلم عند تركيبها ، مع استحداثه بعض الأمور ، كالجمع بين الفاعل ونائب الفاعل وجعلهما تحت عنوان الفاعل ، وهكذا الحال مع حركات أواخر الأفعال .. فالدراسة معنونة بعنوان الجملة ، ولكنَّها تعالج في الغالب أحكام الكلمة لا أحكام الجملة .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

**المطلب الثاني : تعريف الجملة الاسميَّة والفعليَّة :**

إنَّ أهميَّة التعريف نابعة من كونه يُمكِّننا من تصوُّر الموضوع الذي نبحث عنه تصوّرًا دقيقًا ، فهو يضع الحدود الفاصلة بين المُعرَّف وغيره ، ويميّزه عمَّا سواه ، ولهذا وُضعِت للتعريف مجموعة من الضوابط التي يتميَّز بها التعريف الصحيح من غير الصحيح [١٤] .

وللتعريف أهميَّة كبيرة في المناقشات العلميَّة (( فكثيرًا ما تقع المنازعات العلميَّة ؛ لأجل الإجمال في مفاهيم الألفاظ التي يستعملونها ، فيضطرب حبل التفاهم ؛ لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ ، فيذهب كلُّ فرد منهم إلى ما يختلج في خاطره من المعنى )) [١٥] .

وما ذكره المخزومي من تعريفات جديدة خالف فيها المشهور بين النحويين ، يفتقر في مجمله إلى الدِّقَّة ، الأمر الذي جعلها تلقي بظلالها على ما استنبطه من أحكام أو ما قدَّمه من نقدٍ للأحكام المعروفة ؛ لذا أردنا أن نُسلِّط الضوء على كلِّ ذلك لنتبيَّن الصحيح من غيره .

وكانت البداية مع الجملة ، فهي تحتلُّ مكانة هامَّة في المنظومة النحويَّة التي يراها الدكتور المخزومي صحيحة ، فالجملة عنده هي موضوع علم النحو ، وعليها تتفرَّعُ أحكامه ، وعلى الرغم من أنَّ المخزومي لم يضع للجملة تعريفًا مخالفًا لما وضعه النحويون ، ولكنَّه لا يوافقهم في تعريف قسميها ، يقول : (( لم يُوفَّقوا إلى تحديد الفعليَّة والاسميَّة تحديدًا يتَّفق مع طبيعة اللغة ، فالجملة الاسميَّة عندهم هي التي تبدأ بالاسم ، والجملة الفعليَّة هي التي تبدأ بالفعل ... وهو تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض )) [١٦] وبناءً على ذلك فإنَّه حاول أن يأتي بتعريف يُعيد إلى كلِّ قسمٍ من الجملة ما جعله النحويون في غيره ، فعرَّف الجملة الفعليَّة بأنَّها الجملة التي يكون فيها المسند فعلًا ، أمَّا الجملة الاسميَّة ، فهي التي يكون فيها المسند اسمًا ، ومعنى هذا أنَّ قولنا : (طلع البدرُ ، والبدرُ طلعٌ) جملة فعلية [١٧] .

ولا يخفى أنَّ الجملة الثانية (البدرُ طلع) هي موضع الخلاف بين البصريين والدكتور المخزومي ، فالبصريون يجعلونها جملة اسميَّة بينما يرى المخزومي أنَّها جملة فعليَّة ، والأمر المهم هنا أن نتبيَّن الأدلَّة التي ساقها المخزومي للبرهنة على صحَّة رأيه ، فهو يرى أنَّ القول بفعليَّة جملة (البدر طلع) يُجنِّبنا الكثير من المشكلات ، كما أنَّه يبعدنا عن التأويلات والتقديرات التي لا طائل لها ، فلا نحتاج إلى تقدير فاعل مستتر بعد الفعل (طلع) ، كما لا نحتاج إلى تقدير فعل عند دخول أداة الشرط عليها في قولنا : إذا البدر طلع [١٨] .

والذي يبدو أنَّ منشأ التوهم في هذا الرأي مرتبط بكونه مُستنبطًا من بعض الموارد ، والحقُّ أنَّ القاعدة يجب أن تُبنى على رؤية شاملة تنصهر فيها جميع الموارد أو أكثرها ، لا أن نجد تسهيلًا ويُسرًا في الحكم المستنبط على مستوى تركيبٍ أو تركيبين ، ونتناسى بقيَّة التراكيب التي سيحصل فيها اضطرابٌ إذا ما بنينا أحكامنا على هذه النظرة الجزئية ، وهذا ما وقع فيه المخزومي ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره المخزومي مناقضًا

نفسه في ردِّه كلام سيبويه بكون الفعل المضارع معربًا ، يقول : (( لم يُحالف سيبويه التوفيق في ذهابه إلى أنَّ سبب إعرابه هو كينونته في موضع الاسم ، كوقوعه خبرًا في قولك : زيدٌ يقول ذاك ، لأنَّ الخبر ليس هو المضارع وحده ، وإنَّما هو الجملة )) [١٩] وكون الخبر جملة يقتضي أن يكون (زيدٌ) مبتدأً لا فاعلًا ، ويكون فاعل (يقول) ضميرًا مستترًا . ولا أدري أين ذهب القول بفاعلية المقدَّم (زيدٌ) ؟ وأين ذهب الاعتراض على تقدير الضمير بعد الفعل ؟

وقبل أن نُبيِّن الفرق بين الجملتين ، نشير إلى أنَّ المخزومي جعل الجملتين بمنزلة واحدة من جهة المعنى ، فجملة (طلع البدرُ) وجملة (البدرُ طلع) متساويتان من جهة المعنى ، ولكنَّ الفاعل في الجملة الثانية قُدِّم للاهتمام والعناية .

وينبغي أن يكون هذا الأمرُ مطردًا في جميع الجمل الاسميَّة ؛ ليكشف لنا ذلك صحَّة ما ذكره المخزومي إلَّا أنَّنا وجدنا عكس ذلك ، ففي بحثه لأسلوب النفي رجع إلى مقولة النحويين ، ولم يلتزم بما قرَّره هنا ، ومن المعلوم أنَّ النحويين لا يرون الجملتين في كفَّة واحدة من المعنى ، جاء في معاني النحو : (( فإن سبق المسند إليه حرف نفي ، كان المراد نفي الحدث عن المسند إليه ، وإثباته لغيره ، تقول : (ما تكلمتُ) ، فأنت نفيتَ التكلُّم عن نفسك ولم تثبته لغيرك ، أي : أنت لم تتعرَّض لغيرك بسلب ، أو إيجاب ، فإن قلتَ : (ما أنا تكلمتُ) ، فأنت قد نفيتَ التكلُّمَ عن نفسك وأثبتَّه لغيرك ؛ فإنَّ المخاطب يعلم أنَّ شخصًا ما قد تكلَّم فكان يظنُّك أنت ، فقلتَ له : ما أنا تكلمتُ ، أي : إنَّ المتكلم غيري )) [٢٠] ، وهذا عين ما ذكره المخزومي ، يقول : (( ينبغي إرسال النفي مطابقًا لما يُلاحظه المتكلِّم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطَب ... فإذا كان المخاطَب شاكًّا في وقوع فعل منك ، أو عدم وقوعه ، وأردتَ أن تُزيل الشكَّ عن نفسه ، قلتَ : ما فعلتُ . وإذا كان المخاطَب قد اعتقد أن فعلًا ما قد وقع ، ثُمَّ أردتَ أن تنفي عنك فعله ، قلتَ : ما أنا فعلتُ . وبين التعبيرين فرق واضح ، فأنت في الأوَّل تنفي عنك فعلًا يجوز أن يكون غيرك فعله ، وألَّا يكون قد فُعِل أصلًا ، وأنت في الثاني تنفي عنك فعلًا كان قد ثبتَ وتحقَّق وقوعه ، ولكنَّك أردتَ بقولك أن تنفي أن تكون أنت الفاعل ، ولو استعملتَ الثاني مكان الأوَّل ، أو عكستَ ، لم يُفهم كلامك )) [٢١] فهذا الكلام في غاية الوضوح من جهة التفريق بين الجملتين ، ولو كانتا على مستوى واحد لما أحسسنا بذلك الفرق .

ولم يقتصر الأمر على أسلوب النفي ، بل يتكرَّر الكلام نفسه في أسلوب الاستفهام ؛ ولذا جزم الجرجاني (ت ٤٧١هـ ) بالفرق بينهما وأنَّ المتكلم ليس في وسعه المساواة بينهما ، يقول : (( وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قُدِّم فيها وتُرِك تقديمه . ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة ، فإنَّ موضع الكلام على أنَّك إذا قلتَ : أ فعلتَ ؟ فبدأتَ بالفعل كان الشكُّ في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلتَ : أ أنت فعلتَ ؟ فبدأتَ بالاسم كان الشكُّ في الفاعل مَن هو؟ وكان التردُّد فيه )) [٢٢] .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

ومن الغريب أنَّ المخزومي يُحاول التمسُّك في باب الاستفهام بكون المقدَّم فاعلًا لا مبتدأً على الرغم من أنَّ الاستفهام لا يختلف عن النفي في هذه المسألة ، فمع إقراره باختلاف المعنى بين التقديم والتأخير ، وتوجيهه الاستفهام في جملة (أ أنت قابلتَ زيدًا ؟) على أنَّ المقصود به الاستفهام عن أصل الفعل ، نجده يسارع إلى التصريح بكون المقدَّم فاعلًا ، يقول : (( النحاة في أكبر الظَّنِّ على حقٍّ في ذهابهم إلى أنَّ (هل) لا يليها اسم بعده فعل ، سواء أ كان ذلك الاسم منصوبًا ، نحو : زيدًا أكرمتَ ، أم مرفوعًا ، نحو : زيدٌ يُكرمُ ضيفَه . إنَّ مقالة النحويين هذه تُقدِّم لنا دليلًا آخر على أنَّ الاسم المتقدِّم في نحو : زيدٌ يُكرمُ ضيفه ، فاعل لا مبتدأ ؛ لأنَّه لو كان مبتدأ لكانت الجملة اسميَّة ... و(هل) يُستفهَم بها عن الجملة الفعلية : هل يقومُ زيدٌ ؟ وعن الجملة الاسميَّة : هل زيدٌ قائمٌ ؟ فلو كانت هذه الجملة ، أعني جملة (زيدٌ يقوم) اسميَّة كما زعموا لما كان هناك ما يمنع من الاستفهام عنها بهل ، ولكن عدم استعمال مثل هذا يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ الاسم المتقدِّم فاعل لا مبتدأ ... لأنَّ منع الاستفهام عنها بـــ (هل) نصٌّ على أنَّها ماتزال فعليَّة ، وأنَّ المتقدِّم المرفوع هو الفاعل )) [٢٣] .

ولو سلَّمنا مع المخزومي بكون جملة (زيدٌ يقومُ) ما تزال فعليَّة ، فلنا أن نسأل المخزومي : وهل يُمنَعُ الاستفهام عن الجملة الفعلية بـــ (هل) ؟ ألم تذكر أنَّ (هل) يُستفهم بها عن الجمل الاسميَّة والفعليَّة ؟! ومن هنا نعرف أنَّ المانع ليس متعلقًا بنوع الجملة ، بل بتحقُّق النسبة وعدمها ، وإلَّا فلماذا مُنع دخول (هل) على الجملة الفعليَّة المقطوع بفعليتها (زيدًا أكرمتُ ) ؟ لا شكَّ أنَّ السبب متعلق بالنسبة ؛ فإنَّه (( قبُح استعمال (هل) في تركيب هو مظنَّة للعلم بحصول أصل النسبة ، وهو ما يتقدَّم فيه المعمول على الفعل ... فتقديم المعمول على الفعل ، يقتضي غالبًا حصول العلم للمتكلِّم وتكون (هل) لطلب حصول الحاصل وهو عبثٌ )) [٢٤] .

وثمَّة أمرٌ آخر يدحض رأي المخزومي ، وهو جواب الجملتين ، فجواب جملة (أفعلتَ ؟) يختلف عن جواب جملة (أأنت فعلتَ ؟) ولو كان الأمر كما قال المخزومي لما اختلف الجواب ، جاء في الطراز : (( إذا وليت الهمزة الأسماء فالشكُّ يكون في الفاعل ، فتقول : أأنت فعلتَ هذا ؟ إذا كان الشكُّ في الفاعل مَن هو ؟ قال الله تعالى : (( أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيمُ )) [الأنبياء: ٦٢] فلم يقع شكُّهم في الفعل أصلًا ، وإنَّما وقع في الفاعل ، ولهذا كان جواب إبراهيم بذكر الفاعل مطابقًا لما قالوه من ذلك ... وإن وليت الفعل كان الشكُّ واقعًا فيه كقولك : أخرجتَ من الدار؟ و أقلتَ شعرًا ؟ فالاستفهام إنَّما وقع في الفعل كما ترى ، ولهذا كان جوابه بـــ (نعم) أو (لا) )) [٢٥] .

**المطلب الثالث : التقسيمات النحويَّة :**

يستعين الباحثون قديمًا وحديثًا بالقسمة ؛ لبيان الأحكام النحويَّة وتفريعها ، فالقسمة هي الأساس الذي يُفسِّر لنا اختلاف الأحكام ؛ لأنَّ تباين الأقسام يؤدِّي إلى تباين أحكامها واختلافها ، وهنا تكمن أهميَّة القسمة ؛ فهي الأساس الذي ترتكز عليه الأحكام النحوية ، فإذا كانت القسمة سليمة فحينئذٍ تترتب تلك الأحكام ، أمَّا إذا كانت غير دقيقة فسوف يتهاوى ما بُني عليها من أحكام .

وقد استعان المخزومي بالقسمة لبيان آرائه النحويَّة ، فاستحدث للوصول إلى ذلك بعض الأقسام الجديدة التي رتَّب عليها جملة من الأحكام ، وقد استوقفتنا تلك التقسيمات التي ذكرها الدكتور المخزومي ؛ لأنَّه بنى عليها قواعد عامَّة مخالفة للقواعد المعروفة بين النحويين ؛ ولذا ينبغي لنا أن نقف عندها ونسلِّط الضوء عليها :

**التقسيم الأول : الفاعل قسمان :** فاعل يفعل الفعل عن إرادة واختيار ، مثل : سافر خالدٌ ، وفاعل يتلبَّس بالفعل تلبُّسًا ، وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار ، مثل : انكسر الزجاجُ ، وكُسِرَ الزجاج [٢٦].

**والنتيجة التي رتَّبها على هذا التقسيم :** تتغير صورة الفعل تغييرًا يعبِّر عن الفرق بين القسمين، فالفعل الذي يسمِّيه النحويون مبنيًّا للمعلوم هو فعل الفاعل المختار ، والفعل الذي يسمِّيه النحويون مبنيًّا للمجهول هو فعل الفاعل غير المختار [٢٧] .

ولو تأمَّلنا في تقسيم المخزومي لوجدنا أنَّه يتحدَّث عن الفاعل اللغوي لا الفاعل الاصطلاحي ، والحقيقة أنَّ بينهما اختلافًا ، فالفاعل من الجهة اللغويَّة من موارد البحث التي تقع ضمن نطاق المعجم العربي ، فهو يبيِّنُ لنا معنى كلمة (فاعل) المستعملة في المحاورات اليوميَّة بين العرب الأقحاح ، أمَّا الفاعل بالمعنى الاصطلاحي ، فهو مصطلح وضعه علماء النَّحو للكلمة التي لها مواصفات خاصَّة ، ولسنا نُنكر وجود المناسبة بين المعنيين (اللغوي ، الاصطلاحي) إلَّا أنَّها لا تصل إلى التطابق التامِّ بينهما .

ويبدو أنَّ الدكتور المخزومي خلط بين معنى الفاعل في الاصطلاح واللغة والفلسفة ، يقول : (( وكان عليهم أن يُفرِّقوا بين فاعل فلسفي لا يكون فاعلًا إلَّا إذا أقرَّ العقل قيامه بالفعل ، أو صدور الفعل عنه ، وفاعل لغوي ، كلُّ ما يؤهِّله لأن يكون فاعلًا وقوعه موقع المسند إليه في الكلام ، وإسناد الفعل إليه )) [٢٨] ومن الواضح أنَّ المخزومي قد خلط بين الفاعل اللغوي والفاعل الاصطلاحي ، فعرَّف الفاعل اللغوي بتعريف الفاعل الاصطلاحي .

أمَّا النحويون فقد التفتوا إلى ذلك الفرق ، وبنوا عليه أحكامهم ، جاء في شرح التصريح : (( الفاعل ، لغة : مَن أوجد الفعل ، واصطلاحًا : اسم صريح ظاهر أو مضمر ، بارز أو مستتر أو ما في تأويله ، أي : الاسم ، أُسند إليه فعل تام ، متصرِّف أو جامد ، أو ما في تأويله ، أي : الفعل ، مقدَّم ، أي : الفعل ، وما في تأويله على المسند إليه ، أصلي المحلّ في التقديم ، وأصلي الصيغة )) [٢٩] .

ومن هنا نفهم أنَّ بين الفاعل اللغوي والاصطلاحي عمومًا وخصوصًا مطلقًا [٣٠]، فالفاعل الاصطلاحي أعمُّ مطلقًا من الفاعل الاصطلاحي ، فليس كلُّ فاعل في الاصطلاح هو فاعل في اللغة ، فـــ(زيدٌ) في قولنا : سافر زيدٌ ، فاعل لغة واصطلاحًا ، أمَّا في قولنا : مات زيدٌ ، فهو فاعل اصطلاحًا ، ولكنَّه ليس فاعلًا لغة .

ومن جهة أخرى ، فالفاعل الاصطلاحي يمكن أن نجده في بعض الموارد على الرغم من أنَّ الفعل لم يحدث أصلًا ، أو أنَّ الفعل مشكوك في حدوثه ، أو أنَّ حدوثه معلَّق على أمر آخر ، ففي حالة النفي مثلًا فإنَّ الفعل لم يحصل أصلًا حتى نتصوَّر له فاعلًا أحدثه ، أي : لا يمكننا أن نقول بوجود الفاعل اللغوي هنا ، ولكنَّنا نُسمِّي الاسم الذي أُسنِد إليه : فاعلًا ، كذلك الفعل الذي دخلت عليه أداة استفهام ولا سيَّما في استفهام التصديق فهو مشكوك الحدوث ؛ لأنَّ السؤال يكون حينئذٍ عن النسبة [٣١] ، ومثلهما الفعل المعلَّق فهو فعل مشكوك الحدوث . وهذا هو المقصود بقول النحويين : أُسنِد إليه فعل ، أي : سواء كان على وجه الإثبات ، أو النفي ، أو التعليق ، أو الإنشاء ، نحو : لم يخرج محمد ، وإن حضر علي ، وهل سافر محمود ؟ [٣٢] .

ولنا هنا أن نسأل المخزومي : في أيِّ القسمين يضع (زيدٌ) في قولنا : لم يخرج زيدٌ ؟ أ يجعله فاعلًا مختارًا أم غير مختار ؟ مع العلم أنَّ الفعل (يخرج) غير حاصل .

أمَّا النتيجة التي رتَّبها المخزومي على تقسيمه للفاعل ، فهي أنَّ صورة الفعل تتغير وفق نوع الفاعل (( فالفعل الذي يسمِّيه النحاة مبنيًّا للمعلوم هو في رأينا فعل الفاعل المختار ، والفعل الذي يسمُّونه مبنيًّا للمجهول هو في رأينا فعل الفاعل الذي لا اختيار له ، وقياس بناء هذا الفعل ما قرَّروه في الفعل المبني للمجهول . أمَّا البناء السماعي ... فهو بناء انفعل وافتعل وأشباههما )) [٣٣] وبهذا يكون قد جعل مصطلح (الفاعل) شاملًا للفاعل ونائب الفاعل ، وقد حاول المخزومي أن يجمع القرائن على صحَّة ما ذهب إليه ، فجاء بمؤيدين ، هما :

**المؤيِّد الأوَّل :** قوله : (( إذا أردنا أن نوازن بين مثالين ، بين قولنا : انكسر الزجاجُ ، وقولنا : كَسَرَ الزجاجُ ، ظهر لنا أنَّ المسند إليه في كلٍّ منهما فاعل ، فلم نكد نُحسُّ بالفرق بينهما ، فكلاهما ممَّا لا إرادة له ولا اختيار ، وكلاهما ممَّا قام بالفعل قيامًا اضطراريًّا ، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل )) [٣٤] .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

**المؤيِّد الثاني :** قوله : (( وممَّا يؤيِّد رأينا في عدم الفرق بين قولنا : انفعل ، وفُعِلَ ، أنَّ العربيَّة حين تطورت إلى لهجات عاميَّة ... نسيت ما كان النحاة يسمُّونه مبنيًّا للمجهول ، واستعاضت عنه بصيغة انفعل وافتعل ، فالمصريون حين يريدون القول بأنَّ فلانًا قُتِلَ ، يقولون : اتقتل ، والعراقيون يقولون : انقتل ، وهو إحساس عميق منهم أنَّ النائب عن الفاعل إنَّما هو فاعل مطاوِع ، ولذلك استخدموا بناء فعل المطاوعة )) [٣٥] .

وما ذكره المخزومي ينطوي على مغالطة خفيَّة ، وتحليل ذلك أنَّ (الزجاج) المرفوع ، في جملتي : انكسرَ الزجاجُ ، وكُسِر الزجاجُ ، هو بالأصل مفعول به ، حُوِّل إلى فاعل في الجملة الأولى بسبب بناء المطاوعة ، وإلى نائب فاعل في الجملة الثانية بسبب البناء للمجهول ، فبدا متشابهًا في الجملتين من جهة الشكل (الرفع) والمعنى (وقع عليه فعل الفاعل) أو ما يسمِّيه المخزومي (ما لا إرادة له) ، وتفصيل ذلك :

ـــــ أمَّا جملة : كُسِرَ الزجاجُ : فأصلها : كَسَرَ أحدُهم الزجاجَ ، ثُمَّ بُنِيَ الفعل للمجهول وحُذِفَ الفاعل وأُقيم المفعول به مقامه فارتفع بارتفاعه .

ـــــ وأمَّا جملة : انكسر الزجاجُ ، فأصلها : كَسَرَ أحدُهم الزجاجَ فانكسرَ الزجاجُ ، فالفعل (انكسر) للمطاوعة التي هي (( قبول تأثير الغير )) [٣٦] ، وهو مزيد ، لازم ، مطاوع للفعل المجرَّد المتعدي (كَسَرَ) ، وهذا حكم عام لهذ الباب ؛ فإنَّ (( باب (انفعل) يكون للمطاوعة ، أي : لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به ، كصرَّفتُه فانصرفَ . ولا ينفكُّ هذا البابُ عن معنى المطاوعة ؛ لهذا لا يكون إلَّا لازمًا ، ولا يكون مجرّده إلَّا متعديًّا )) [٣٧] .

**التقسيم الثاني : تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع ، ودائم ، أمَّا الأمر فهو ليس بفعل** ، يقول : (( الأفعال إذن ثلاثة : الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدائم ... [و] أكبر الظَّنِّ أنَّ بناء (افعل) ليس بفعل )) [٣٨] .

ولاريب في كون المخزومي متابعًا الكوفيين في تقسيمهم الفعلَ ، ولكنَّه يخالفهم في فعل الأمر ، فهو مقتطع عندهم من المضارع المجزوم بلام الأمر[٣٩] ، أمَّا المخزومي فلا يقول بفعليته .

وقد مهَّد المخزومي للاستدلال على صحَّة تقسيمه ، بنقده النحاة من جهة جعلهم الزمان الفلسفي أساسًا لتقسيم الفعل ، مع إقراره بكون الزمان من مقوِّمات الفعل ، مبيِّنًا ما يترتَّب على ذلك من صعوبات في مجال التطبيق وتفسير الكلام ؛ فهو يرى أنَّ (( تقسيم النحاة الفعل على أساس حركة الفلك بتخصيص كلِّ قسم منه بقسم من أقسام الزمان جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصُّوه به من زمان معيَّن ، كاستعمال الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد (لم) ، و(لمَّا) ... واستعمال الماضي في المستقبل بعد (إذا) )) [٤٠] .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

ومن الواضح أنَّ ما ذكره المخزومي من صعوبات ليس مرتبطًا بتقسيم النحويين ، فالنحويون يُقسِّمون الفعل بما هو فعل ، مجرَّدًا من كلِّ قرينة ، سواء كانت تلك القرينة لفظية أم معنويَّة ؟ لأنَّ وجود القرينة سببٌ لتغيُّر الدلالة ، وهذا الأمر بديهي في علم الدلالة ، وليس من حقِّ المخزومي الإشكال عليهم بهذا الأمر ؛ لأنَّ الدلالات التي ذكرها تابعة للقرائن ، والأدوات الداخلة على الفعل المضارع من أهم تلك القرائن ، فتغيُّر الدلالة مرتبط بتلك الأدوات وليس نابعًا من دلالة الفعل المضارع نفسه ، وهكذا الحال بالنسبة إلى الفعل الماضي .

وقد اعترف المخزومي بذلك مناقضًا نفسه عندما بحث أساليب التعبير ، ومنها أسلوب النفي ، واللطيف أنَّه لا يكتفي بجعل دلالة النفي مرتبطة بالأداة ، بل يحاول أن يُحلِّل الكيفيَّة التي أدَّت إلى ذلك ، يقول : (( ويبدو أنَّ (لم) ، و(لمَّا) أداتان مركَّبتان لا مفردتان ، وبناؤهما يُشعر بالتركيب ؛ لأنَّ الذي يدلُّ على النفي أصالة هو : (لا) ، و(ما) ، ومن (لا) اشتقَّت العربيَّة أدوات نفي بطريقة النَّحت ، فدلالة (لم) ، و(لمَّا) على النفي لم تكن مستفادة منهما أصالة ، ولكنَّها من (لا) المدلول على وجودها فيها باللام التي يبدأ بها كلٌّ منهما )) [٤١] .

أمَّا استدلاله على عدم فعليَّة فعل الأمر ، فلو فرضنا صحَّة ما ذهب إليه ، فإنَّ المسألة ستصبح أكثر تعقيدًا ؛ لأنَّ المخزومي بعد أن نفى كون صيغة (افعل) فعلًا فإنَّه لم يُبيِّن النوع البديل ، أ يكون اسمًا أم حرفًا ؟

وإذا ما أردنا أن نُحلِّل الاستدلال نفسه ، فسيظهر لنا ضعفه وعدم دقَّته ؛ لأنَّه مبنيٌّ على مقدِّمات غير صحيحة كما سيأتي ، فبعد أن يُقرِّر مُحقًّا أنَّ الفعل يتميَّز بشيئين : أولهما : أنَّه مقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما : أنَّه يُبنى على المسند إليه ، ويُحمَل عليه ، يستنتج أنَّ بناء (افعل) لا يتميَّز بكِلتا الميزتين [٤٢] .

وحاول المخزومي أن يتوصَّل إلى عدم دلالة (افعل) على الزمان من كون (( الزمن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبَّس فيه الفاعل بالفعل ، ولا دلالة له على شيء من هذا . إنَّ الذي يدلُّ عليه هو طلب الفعل حسب ، فليس هناك من فعل ، ولا زمان يتلبَّس فيه الفاعل بالفعل )) [٤٣] .

ولتوضيح ذلك نستعين بالمخطَّط الآتي :

الفعل = الدلالة على الزمن + وجود مسند إليه .

ـــ الدلالة على الزمن ←ـــ تتحقق عند ←ـــ تلبُّس الفاعل بالفعل (عند حصول الفعل)

ـــ بنـــاء (افعل) ←ـــ يـــدلُّ على ←ـــ طلب حصول الفعل (الفعل لم يحصل)

النتيجة : عدم حصول الفعل يستلزم عدم وجود الزمن .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وقد وقع المخزومي هنا فيما فرَّ منه ، وهو الحكم على اللغة وفقًا للنظر العقلي البحت ، فهو يرى أنَّ الزمن لا يمكن أن يتحقَّق من غير ارتباطه بحصول الفعل ، فلا يمكن أن نتصوَّر زمنًا لشيء لم يحصُل بعد ، فالزمن يكون موجودًا بوجود الفعل ، فإذا لم يكن الفعل حاصلًا فلا وجود للزمن .

ولو كان ما ذكره المخزومي صحيحًا لما بقي عندنا فعل نقول بفعليته ، فالفعل المضارع مثلًا عند دخول أداة النهي عليه ، كقولنا : لا تنمْ ؛ ليس هو إلَّا طلب عدم إحداث الفعل في الزمن المستقبل ، فهذه الصيغة تدلُّ على أنَّ المتكلِّم يطلب من المخاطَب عدم إيجاد الحدث في المستقبل ، وطلب عدم إيجاد الحدث يستلزم عدم وجود الزمن ، كما تقدَّم في صيغة (افعل) ، بل هو أولى من صيغة (افعل) في عدم استلزامها للزمن ؛ لأنَّ (افعل) تدل على أنَّ المتكلم يطلب من المخاطَب إيجاد الفعل في المستقبل ، فالفعل سيحصل ، أمَّا صيغة (لا تفعلْ) فإنَّ الفعل فيها لن يحصل . وهكذا الحال مع الماضي والمضارع المنفيين ، فإنَّ الفاعل فيهما لم يتلبَّس بالفعل ، وهذا يستلزم عدم وجود الزمن ، والحكم بخلوهما من الزمن يؤدي إلى القول بعدم فعليتهما .

ويبدو أنَّ الذي أغرى المخزومي بهذا القول ما وجده من دلالة على الطلب ، والحقيقة أنَّ دلالة (افعل) على الطلب مرتبطة بصيغته ، مثلما كانت صيغة الفعل المضارع المسبوق بـــ (لا) الناهية دالة على الطلب ، وكون الفعل على صيغة معيَّنة لا يؤثِّر على دلالته على الحدث المستلزمة للزمن ، ولتقريب ذلك نأتي بفعل ماضٍ متَّفَق على فعليَّته ، ولكنَّه يدلُّ بصيغته على الطلب ، وهو الفعل (استعمَرَ) في قوله تعالى : ((هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا )) [هود :٦١] فالفعل الماضي (استعمرَ) يدلُّ على الطلب بصيغته ؛ لأنَّ معنى (( استعمرَ اللهُ عبادَه في الأرض ، أي : طلب منهم العمارة فيها )) [٤٤] .

أمَّا خلوّ (افعل) من الإسناد ، فقد علَّله المخزومي بكونه لا يُسنَدُ إلَّا إلى الضمائر (( فإنَّ اسناده المزعوم إنَّما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة او نون النسوة ، أو ياء المخاطبة ، أو الضمير المستتر في (افعل) المقدَّر بـــ (أنت) كما يزعمون ، ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات ، لأنَّها ليست أسماء أو ضمائر كما يزعم النحاة ... فإذا كانت هذه الأدوات التي تتَّصل ببناء (افعل) أو فعل الأمر كما يقولون حروفًا لا ضمائر ، لم يكن في بناء (افعل) إسناد )) [٤٥] .

ولو سلَّمنا بصحَّة ما ذهب إليه المخزومي من كون الضمائر المتصلة بـــ (افعل) حروفًا لا أسماء ، فإنَّ هذا يؤدِّي بنا إلى نتيجة لايقبل بها المخزومي نفسه ؛ لأنَّ حكم الفعل المضارع المبدوء بـــ (التاء) حينما يكون مسندًا إلى المفرد المذكَّر ، مشابهٌ تمامًا لحكم (افعل) ، وهذا يعني أنَّ هذه الصيغة ليست فعلًا ؛ فحكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد عقلًا ، ولتوضيح ذلك نأتي بالمخطط الآتي :

ـــ صيغة (افعلْ) و(تفعلُ) ←ـــــ افعلْ ، تفعلُ ←ـــــ بعدهما مقدَّر (أنت)

افعلا ، تفعلان ←ـــــ بعدهما حرف (الألف)

افعلوا ، تفعلون ←ـــــ بعدهما حرف (الواو)

افعلي ، تفعلين ←ـــــ بعدهما حرف (الياء)



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وبما أنَّ استنتاج المخزومي لهذا الحكم متوقِّفٌ على التسليم بصحَّة مقدِّمته التي تُلغي الاسمية عن الضمائر ، وتجعلها من جنس الحروف ، فإنَّه أراد إثبات ذلك من طريق إقرار النحويين بحرفيَّة بعض الضمائر في موارد محدودة ، فهم (( قد صرَّحوا بغير موضع بحرفيَّة (الواو) في مثل قوله تعالى : (( وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا )) [الأنبياء : ٢١] وفي مثل قول العرب : أكلوني البراغيثُ ؛ إذ أعربوا الاسم الموصول في الآية ، والبراغيثُ في المثال فاعلين )) (٤٦) .

والحقيقة أنَّ النحويين حملوا الآية الكريمة في أحد الوجوه المحتملة على هذه اللغة ، وليس هذا الوجه هو الوجه الراجح ، يقول النحَّاس (ت ٣٣٨هـ) : (( كيف جاء هذا متقدِّمًا مجموعًا ؟ ففيه ستة أقوال : يكون بدلًا من الواو ، وعلى إضمار مبتدأ ، ونصبًا بمعنى أعني ، وأجاز الفراء أن يكون خفضًا بمعنى اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم ، وأجاز الأخفش أن يكون على لغة من قال: (( أكلوني البراغيثُ )) ، والجواب السادس أحسنها وهو أن يكون التقدير: يقول الذين ظلموا ، وحذف القول مثل : (( وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ )) [الرعد: ٢٣] فالدليل على صحّة هذا الجواب أنّ بعده (( هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ )) فهذا الذي قالوه ، والمعنى : هل هذا إلّا بشرٌ مثلكم )) (٤٧) .

ولنا هنا أن نسأل المخزومي ، إذا احتمل اللفظ وجوهًا إعرابية متعدِّدة ، تتَّفق أكثرها على حكم ما ، ويُخالف واحدٌ منها ذلك الحكم ، فأيُّها يكون الأولى بالحكم ؟ أليس الأَولى أن نحملَه على الأكثر ؟ فإذا أضفنا إلى ذلك كون تلك الوجوه هي الأكثر دورانًا في الكلام ، فحينئذٍ ترجح كفَّتها ، جاء في شرح التسهيل : (( فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم ، كقولك في : الزيدون قاموا : قاموا الزيدون ، على أن يكون (قاموا) خبرًا مقدَّمًا ، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة : ( أكلوني البراغيثُ ) ؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر راجح )) (٤٨)

ومن جهة أخرى فإنَّ الاستدلال على حرفيَّة الضمائر بهذين المثالين وأشباههما غير تام ؛ لوجود خمسة احتمالات أخرى في توجيههما تُثبتُ اسميتها وكونها هي الفاعل ، ومعلوم أنَّه إذا دخل الاحتمال بطُل الاستدلال ، بل ليس من المعقول أن نُهمل كلَّ تلك الوجوه المثبِتة لاسمية الضمائر ثُمَّ نتمسَّك بوجه غير راجح ؛ والسبب في عدم رجحان هذا الوجه مرتبط باللغة التي يُحمَل عليها ، وهي لغة (أكلوني البراغيثُ) ؛ لأنَّه (( إِنَّمَا يُحكى مثل هذا على طريق الشذوذ ، وليس بمستقيم في كلامهم ، ولو كان لا فرق بين تقديم الفاعل وتأخيره ، لوجب أن يستوي استعمال الفعل في كلامهم ، فلمَّا اختلف على ما ذكرناه حال الفعل لم يصحّ الاعتراض بما يجري مجرى الشذوذ )) (٤٩) .

أمَّا القسم الثالث للفعل عند المخزومي فهو الفعل الدائم ، وقد استدل على فعليَّته بكونه يتضمَّن معنى الفعل ، ويُستعمل استعماله ، كما أنَّه يدلُّ على الزمن ، فهو يدلُّ على الماضي إذا كان غير منوَّنٍ ، نحو : أنا كاتبُ الرسالةِ ، ومعناه : أنا كتبتُ الرسالةَ . ويدلُّ على المستقبل إذا كان منوَّنًا ، نحو : أنا كاتبٌ رسالةً . ومعناه : سأكتبُ رسالةً ؛ ولذا استنكر على البصريين قولهم باسميته وإعرابه مبتدأ ، في جملة ( أقائمٌ الزيدان؟ )

رافضًا كون التنوين هنا من علامات الاسم ، بل يرى أنَّه للتخصيص ، أي : تخصيص الفعل الدائم (قائم) بالزمن المستقبل [٥٠] ، فهذه الجملة جملة فعليَّة لا اسميَّة ، يقول ناقدًا لابن هشام : (( أمَّا تمثيله للاسميَّة بقوله : (قائمٌ الزيدان) فغير موفَّق فيه ؛ لأنَّها ليست بالجملة الاسميَّة في الواقع ، لأنَّ المسند إليه فاعل لا مبتدأ ، وإن قيل في إعرابه : إنَّه فاعل سدَّ مسدّ الخبر ، لأنَّ كونه فاعلًا ينفي أن تكون الجملة اسميَّة )) [٥١] .

ولو قبلنا بكون التنوين هنا ليس من علامات الاسم ، فلا يُمكننا القبول بفعليَّته أيضًا ؛ لقبوله علامات الاسم الأخرى ، كالجر ، والنداء ، كما في قولنا : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه . وقولنا : يا قائمًا أبوه ، أقبِلْ . ولا يخفى أنَّ الجرَّ والنداء من علامات الاسم الواضحة .

وأمَّا كونه يتضمَّن معنى الفعل ويُستعمل استعماله ، فمردودٌ ؛ لأنَّ هذا الأمر موجود في أسماء أخرى لم يقُل المخزومي بفعليّتها كالمصدر ، يقول ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) : (( كلُّ مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل ، وذلك إذا قلتَ : سُقيًا لزيد ، وإنَّما تريد : سقى اللهُ زيدًا ، ولو قلتَ : سُقيًا اللهُ زيدًا ، كان جيِّدًا ؛ لأنَّك قد جئتَ بما يقوم مقام الفعل ، ولو قلتَ : أكلًا زيدٌ الخبزَ ، وأنت تأمره ، كان جائزًا )) [٥٢] ، بل ينبغي أن يكون القول على مقاييس المخزومي بفعليَّة المصدر العامل أولى ؛ لأنَّ المصدر (( لم يتقيَّد عمله بزمان دون زمان ، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لأنَّه أصلٌ لكلِّ واحدٍ منها ، بخلاف اسم الفاعل فإنَّه عمل للشبه ، فتقيَّد عمله بما هو شبهه وهو المضارع )) [٥٣] .

## الخاتمة

بعد أن مَنَّ اللهُ تعالى علينا بإتمام البحث نحاول أن نُلخِّص أهم النتائج التي توصَّلت إليها هذه الدراسة ، وهي :

١ـــ يبدو أنَّ سيطرة فكرة التيسير هي التي دفعت الدكتور المخزومي إلى التسرُّع في وضع القواعد الجديدة ، فهو بمجرد أن يجد تيسيرًا في قاعدة ما يحاول التشبُّث بها بغض النظر عمَّا يستلزمه ذلك من اضطراب في الأحكام ، وقد ظهر ذلك جليًّا عند جمعه بين الفاعل ونائب الفاعل .

٢ـــ الضبابيَّة والاضطراب في الأحكام ، ففي تحديد موضوع علم النحو ذكر المخزومي أربعة تحديدات مختلفة ، فحصره بالجملة وحدها ، ثُمَّ أضاف إلى الجملة ما يعرض لها من معانٍ عامَّة ، ثُمَّ حصره بالكلمة وحدها ، ثُمَّ أضاف الجملة إليها .

٣ـــ النظرة الجزئيَّة في استنباط الأحكام ؛ إذ يبني المخزومي كثيرًا من آرائه وفقًا لانطباق ما يستنبطه على موردين أو ثلاثة موارد ، فهي تتسم غالبًا بعدم الاطراد ، ولا تنطبق على غير الموارد التي ذكرها ، وحكمه بجواز تقديم الفاعل شاهد على ذلك .

٤ــ وقوع المخزومي في التناقض في موارد كثيرة ، فهو يقرِّر قاعدة ما ويدافع عنها ، ثُمَّ يخالفها عند التطبيق ويعود للقواعد المعروفة ، وهذا دليل على ضعفها وعدم صلاحيتها للتطبيق ، ويشهد لذلك ما ذكره بخصوص الأدوات الداخلة على الفعل ، فتارة يُلغي دلالتها ويجعلها للفعل ، وتارة يُعيد لها تلك الدلالة .

٥ــ بناء بعض آرائه على نظرة سطحيَّة لا تتعمَّق في بنية التركيب ، فهو يقتصر أحيانًا على البنية السطحيَّة ، ولا يعود بها إلى بنيتها العميقة ، ومن ذلك ما حصل في جملتي (انكسر الزجاج) و(كُسِرَ الزجاج) إذ جعلهما بمنزلة واحدة .

٦ــ عدم إعطاء البديل المناسب ، فالمخزومي يُلغي أحيانًا حكمًا ما ، لكنَّه لا يأتي ببديله ، كما حصل مع فعل الأمر ، فبعد أن نفى كونه فعلًا ، فإنَّه لم يُبيِّن النوع البديل ، أ يكون اسمًا أم حرفًا ؟ .

## الهوامش

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦ .

(٢) كتاب التعريفات : ٢٣٦ ، وينظر : التوقيف على مهمات التعاريف : ٣١٩ .

(٣) حاشية الآجروميَّة : ٧ .

(٤) جامع الدروس العربية : ٨/١ .

(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٥ .

(٦) نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى : ١٥ .

(٧) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٧ .

(٨) المصدر نفسه : ١٦ ـــ ١٧ .

(٩) ينظر : جامع الدروس العربية : ٢٨٥/٣ .

(١٠) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٧ .

(١١) المصدر نفسه : ٢٨ ، ويبدو أنَّ الصحيح (الكلمة مؤلَّفة مع غيرها) .

(١٢) المصدر نفسه : ٣٦ ـــ ٣٧ .

(١٣) المصدر نفسه : ٣٧ .

(١٤) ينظر : المقرَّر في توضيح منطق المظفَّر : ١٧٤/١ ـــــ ١٧٨ .

(١٥) المقرَّر في توضيح منطق المظفَّر : ١/ ١٦٣ .

(١٦) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٣٩ .

(١٧) المصدر نفسه : ٤١ ـــــ ٤٢ .

(١٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢ ـــ ٤٤ .

(١٩) المصدر نفسه : ١٣٠ .

(٢٠) معاني النحو : ١٦٢/١ ، وينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢٦ .

(٢١) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٢٤٦ .

(٢٢) دلائل الإعجاز : ١٤٧ ، وينظر : حاشية الدسوقي على مختصر المعاني : ٣٢٨/٢ ، الإيضاح في علوم البلاغة : ٥٧/٣ .

(٢٣) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٢٦٨ .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

(٢٤) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : ٨٠ .

(٢٥) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : ١٠٩/٢ .

(٢٦) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٤٧ .

(٢٧) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٢٨) المصدر نفسه : ١٥٤ .

(٢٩) شرح التصريح على التوضيح : ٣٩٢/١ ، وينظر : حاشية الآجرومية ، لعبد الرحمن بن محمد : ٦٠ .

(٣٠) العموم والخصوص المطلق : تكون بين المفهومين الذينِ ينطبق أحدهما على الآخر وغيره ، كالحيوان والانسان ، فمفهوم الحيوان أعمُّ مطلقًا من الانسان ؛ لأنَّه ينطبق على كلِّ ما ينطبق عليه الانسان وعلى غير الانسان من الحيوان كالفرس مثلًا . دروس في علم المنطق : ٣٤ .

(٣١) ينظر : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : ٧٩/١ .

(٣٢) ينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار : ١/٢ .

(٣٣) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٤٧ .

(٣٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣٥) المصدر نفسه : ٤٨ .

(٣٦) شذا العرف في فن الصرف : ٣٢ .

(٣٧) جامع الدروس العربيَّة : ٢١٩/١ .

(٣٨) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٢٠ .

(٣٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري : ٤٢٧/٢ .

(٤٠) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١١٤ .

(٤١) المصدر نفسه : ٢٥٤ .

(٤٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٠ .

(٤٣) المصدر نفسه : ١٢٠ .

(٤٤) إعراب القرآن وبيانه : ٣٨٧/٤ ، وينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : ٤٠٧/٢ ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : ٢٨٦/٦ .

(٤٥) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٢٠ ـــ ١٢١ .

(٤٦) المصدر نفسه : ١٢٠ .

(٤٧) إعراب القرآن ، للنحَّاس : ٤٥/٣ ـــ ٤٦ ، وينظر : إعراب القرآن الكريم ، للدعاس : ٢٨٠/٢ .

(٤٨) شرح تسهيل الفوائد : ٢٩٨/١ ، وينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢٠٠/١ .

(٤٩) علل النحو : ٢٧٢ ، وينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٢١٤ .

(٥٠) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١١٦ ـــ ١١٨ .

(٥١) المصدر نفسه : ٤٠ .

(٥٢) الأصول في النحو : ١٦٧/١ .

(٥٣) شرح تسهيل الفوائد : ١٠٦/٣ .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

## المصادر والمراجع :

**أولًا : القرآن الكريم .**

**ثانيًا : الكتب المطبوعة :**

١ــ الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت .

٢ــإعراب القرآن : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلَّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ .

٣ــ إعراب القرآن الكريم : أحمد عبيد الدعاس ، وأحمد محمد حميدان ، وإسماعيل محمود القاسم ، دار المنير ودار الفارابي ــ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ .

٤ــ إعراب القرآن وبيانه : محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ) ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٥ هـ .

٥ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : عبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .

٦ــ الإيضاح في علوم البلاغة : محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي ، جلال الدين القزويني الشافعي ، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي
، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

٧ــ التوقيف على مهمَّات التعاريف : زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ) ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ــ١٩٩٠م .

٨ــ جامع الدروس العربية : مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ) ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

٩ــ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ) ، ضبط وتدقيق وتوثيق : د. يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، بيروت .

١٠ــ حاشية الآجروميَّة : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ) .

١١ــ حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) : محمد بن عرفة الدسوقي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي .

١٢ــ دروس في علم المنطق : الدكتور جعفر الباقري ، مؤسَّسة النبراس .

١٣ــ دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ ) ، تحقيق : الدكتور محمد رضوان الداية ، والدكتور فايز الداية ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ـــــــ ٢٠٠٧ م .

١٤ــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ .

١٥ــ شذا العرف في فن الصرف : أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ) ، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض .

١٦ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .

١٧ــ شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، زين الدين المصري ، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ه ـ٢٠٠٠م .

١٨ــ شرح تسهيل الفوائد : محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله ، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، الطبعة الأولى ،١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

١٩ــ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد ، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا .

٢٠ــ شرح قطر الندى وبل الصدى : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، أبو محمد ، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣ ه .

٢١ــ ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار : محمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

٢٢ــ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (ت ٧٤٥هـ) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ .

٢٣ــ علل النحو : محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)
تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م .

٢٤ــ في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

٢٥ـ كتاب التعريفات : علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
٢٦ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ .
٢٧ـ معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .
٢٨ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، أبو محمد ، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ م .
٢٩ـ المقرَّر في توضيح منطق المظفَّر : السيّد رائد الحيدري ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ ه ـ ٢٠٠٤ م .
٣٠ـ نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى : محمد جعفر الكرباسي ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ ه ـ ٢٠٠٥ م .